

Distr.: General
19 July 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٨٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: الأمن الدولي لمنغوليا
ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير سردا للتطورات الجديدة وللمساعدة التي تقدمها الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى منغوليا منذ صدور آخر تقرير عن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٤ (A/59/364). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ سلسلة من المشاورات مع منغوليا بشأن السبل والوسائل التي يمكن بها تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويمكن ملاحظة اتساع نطاق الاعتراف الدولي بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية من خلال تزايد الإشارات إلى ذلك المركز على المستويات الثنائي والمتعدد الأطراف والدولي.

وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشر تقرير عن أوجه الضعف

* A/61/150.



الاقتصادي والإيكولوجي في منغوليا، وتوزيعه على نطاق واسع. وأدرجت استنتاجات وتوصيات التقرير في التقييم القطري المشترك للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ وفي النتائج الخمس جميعها والنواتج المتصلة بها الناشئة عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٧-٢٠١١). وفي سياق متابعة توصيات التقرير، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى منغوليا فيما يتصل بوضع استراتيجية إنمائية وطنية طويلة الأجل تقوم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة أوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي في البلد. وعلاوة على ذلك، يشارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة منغوليا في بناء قدرات تقنية وبشرية في مجال إدارة الكوارث.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	مقدمة	١	٣
ثانيا -	الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية	٢-٥	٣
ثالثا -	الجوانب غير النووية للأمن الدولي لمنغوليا	٦-١١	٥
رابعا -	خلاصة	١٢	٧

أولا - مقدمة

١ - بموجب قرار الجمعية العامة ٧٣/٥٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والمعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير الضرورية لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وحُرمة حدودها، واستقلالية سياستها الخارجية، وأمنها الاقتصادي، وتوازنها الإيكولوجي، ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وطلبت إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير الضرورية المذكورة أعلاه. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٢ - منذ تقديم التقرير الأخير للأمين العام عن هذا الموضوع (A/59/364)، واصلت إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة، عن طريق مركزها الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، تقديم المساعدة إلى منغوليا لاتخاذ التدابير اللازمة لتدعيم وتعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونظم المركز اجتماعين (في ١٧ شباط/فبراير و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦) لفريق استشاري مؤلف من ممثلين عن إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها بهدف متابعة الدراسات اللتين أجرتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي والأمن البشري في منغوليا؛ وتبادل المعلومات عن أنشطة كل واحدة من تلك الجهات الرامية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٣/٥٩؛ ومناقشة إعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٦ عن هذا الموضوع. وحضر الاجتماعين ممثلون عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وممثلون عن منغوليا.

٣ - وواصلت منغوليا سعيها الحثيث للحصول على اعتراف دولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وإضفاء الطابع المؤسسي على ذلك المركز عن طريق العمل على وضع قاعدة دولية بشأن ذلك المركز. ويمكن لمس بروز هذه القاعدة من الإشارات المتواصلة، على المستويات الثنائي والمتعدد الأطراف والدولي، إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي يمثل دليلا ملموسا على تزايد الاعتراف الدولي. وتشمل الوثائق التي تتضمن إشارات تدعم مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية ما يلي:

- بيان مؤتمر الدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في مكسيكو سيتي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (”نعرّب عن اعترافنا وتأييدنا الكامل لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.“).
 - البيان المشترك لمنغوليا والصين، الصادر في بيجين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (”اعتبر الطرفان أن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية سيسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي. وأعرب الجانب الصيني عن دعمه لجهود منغوليا لإضفاء الطابع المؤسسي على هذا المركز.“).
 - البيان المشترك لمنغوليا وجمهورية كوريا الصادر في أولان بتار في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ (”أعرب الرئيس روه عن دعم جمهورية كوريا لجهود منغوليا الرامية إلى أن يضمن على المستوى الدولي الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، باعتبار ذلك خطوة هامة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وللإسهام في تدابير بناء الثقة في منطقة شمال شرق آسيا وخارجها.“).
 - الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الذي عقده مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في بوتراجايا، بماليزيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ (”أعرب الوزراء عن اعتقادهم أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات تلاتيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندبا، بالإضافة إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية يمثلان خطوات إيجابية وتدابير هامة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي.“).
- ٤ - وواصلت منغوليا أيضا تنفيذ تشريعاتها المحلية المتعلقة بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أنشأت منغوليا في أيار/مايو ٢٠٠٦ فريقا عاملا مشتركا بين الوزارات لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ قانون منغوليا المتعلق بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية والقرار ١٩ الذي اتخذته مجلس الدولة الأعلى (البرلمان المنغولي) بشأن التدابير المقرر اتخاذها فيما يتعلق باعتماد القانون. وضم الفريق العامل ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة العدل والشؤون الداخلية، ووزارة الوقود والطاقة، ووزارة الطبيعة والبيئة، ووزارة الدفاع، ولجنة الطاقة النووية، والوكالة الحكومية للتفتيش المتخصص، والوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ، وهيئة الاستخبارات العامة، وهيئة العامة للجمارك، والمنظمة غير الحكومية ”العلم الأزرق“ (بلو بانر).

٥ - وخلص الفريق العامل في تقريره إلى أن الافتقار إلى أفراد مدربين وإلى ما يلزم من معدات قد عرقل سعي منغوليا إلى تنفيذ المادة ٤-٢ من القانون التي تنص على أن "يحظر أن تنقل عبر أراضي منغوليا أسلحة نووية أو أي أجزاء أو عناصر منها، فضلا عن أي نفايات نووية أو مواد نووية أو مواد أخرى مصممة أو منتجة لأغراض صنع الأسلحة". لذا، أوصى الفريق العامل بأن تسعى منغوليا إلى الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بالجوانب التالية: إتاحة معدات استشعار حديثة وعالية الحساسية، وأجهزة استشعار محمولة، ومعدات فحص بالأشعة السينية للتحقق من حمولات الشحن؛ وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالتحركات عبر الحدود؛ وتدريب موظفي الجمارك ودوريات الحدود في مجالات كضوابط التصدير، ومعايير الأمن البيولوجي وما يتصل بها، ومحاكمة المجموعات والأفراد الضالعين في الأنشطة الإرهابية التي تنطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا - الجوانب غير النووية للأمن الدولي لمنغوليا

٦ - نُشرت النسختان الانكليزية والمنغولية للتقرير المعنون "أوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي والأمن البشري في منغوليا" الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووزعتا على نطاق واسع؛ ويمكن الاطلاع عليهما أيضا على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنغوليا.

٧ - ونوقشت استنتاجات التقرير في منتديات مختلفة في منغوليا، وجرى ذلك على سبيل المثال خلال مناسبة تقديم تقرير التنمية البشرية - المعونة والتجارة والأمن لعام ٢٠٠٥، وفي اجتماع خاص نظمته وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارات ووكالات حكومية ومنظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومجتمع المانحين.

٨ - وأدرجت استنتاجات وتوصيات التقرير في تقييم الأمم المتحدة القطري المشترك للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ وفي النتائج الخمس جميعها والنواتج المتصلة بها الناشئة عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٧-٢٠١١)، التي تتناول جميع أشكال أوجه الضعف في منغوليا.

٩ - وفي إطار متابعة توصيات التقرير، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا الحكومة في وضع استراتيجية إنمائية وطنية طويلة الأجل تقوم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سعيا لتناول جميع الأهداف الإنمائية على نحو منهجي، بما في ذلك الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع المفرط، وكفالة الاستدامة البيئية، وتطوير شراكة عالمية من أجل

التنمية. وسيساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك الحكومة على تعبئة المعونة الأجنبية وتكييفها من أجل تلبية أهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية في منغوليا تشمل مسائل الضعف الاقتصادي والإيكولوجي. وستصبح الاستراتيجية الطويلة الأجل الأساس الذي تقوم عليه خطط وميزانيات منغوليا السنوية والمتوسطة الأجل.

أوجه الضعف الاقتصادي والأمن البشري في منغوليا

١٠ - من أجل تناول أوجه الضعف الاقتصادي في منغوليا، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الوكالات الحكومية ذات الصلة في منغوليا، بدعم المشاريع التالية:

- برنامج متكامل بعنوان "مشروع منغوليا"، بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٥ ويركز بشكل واسع على المناطق الريفية وتطوير القدرات على مباشرة المشاريع، والابتكار، والحصول على التمويل الصغير، وتطوير المنتجات، والتسويق، والتواصل، والقيام بإصلاحات تتصل بالسياسات (المؤسسة الشريكة: وزارة التجارة والصناعة).
- مشروع لتشجيع التجارة لأغراض التنمية البشرية وتحسين قدرات منغوليا في مجال المفاوضات التجارية، وهو مشروع بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٥ ويشمل تحليل التجارة وأثرها على التنمية البشرية؛ والقدرة على التفاوض بشأن شروط أفضل وتقليص أوجه العجز التجاري؛ وتعزيز قدرة منغوليا على التواصل مع البلدان الأخرى غير الساحلية (المؤسسة الشريكة: وزارة التجارة والصناعة).
- مشروع نموذجي لمكافحة الفقر في المناطق الحضرية، وهو مشروع يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريقه تطوير القدرات في مجال الإدارة القائمة على المشاركة وتمكين المجتمعات المحلية بهدف تحسين عملية تقديم الخدمات في مناطق مساكن الرحل في مدينة أولان بتار (المؤسستان الشريكتان: بلدية أولان بتار ووزارة الرفاه الاجتماعي والعمل).

أوجه الضعف الإيكولوجي والأمن البشري في منغوليا

١١ - من أجل تناول أوجه الضعف الإيكولوجي في منغوليا، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً محدداً يتمثل فيما يلي:

- ثلاثة مشاريع لحماية التنوع البيولوجي والأنواع المعرضة للخطر في مناطق السهوب الشرقية، وغوبي الكبير وألتاي - سايان، ويشمل ذلك تعاون إقليمي مع الصين وكازاخستان في منطقة ألتاي (المؤسسة الشريكة: وزارة الطبيعة والبيئة).

- مشروع تعزيز استدامة استغلال المروج الطبيعية وتحسين مصادر الرزق للرعاة (المؤسسة الشريكة: وزارة الأغذية والزراعة).
- مشروع تحسين الإسكان الذي يتسم بفعالية الطاقة من خلال استعمال أساليب بديلة للعزل الحراري (المؤسسة الشريكة: وزارة التنمية الحضرية والبناء).
- مشروع بناء القدرات التقنية والبشرية لإدارة التصدي للكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي. وعلاوة على ذلك، ييسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمل بعثة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التي سعت إلى تقييم قدرات التأهب للكوارث ورصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وأنشئ فريق عامل ضمن الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ في منغوليا في آب/أغسطس ٢٠٠٥ من أجل وضع إطار وطني للعمل (٢٠٠٥-٢٠١٥) لتعزيز تأهب منغوليا للكوارث وقدرتها على التصدي لها (المؤسسة الشريكة: الوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ).
- تحليل مشترك للسياسات على صعيد الأمم المتحدة في مجال إتاحة المياه والمرافق الصحية للسكان الفقراء في منغوليا، ثم إيفاء بعثتين مشتركتين تابعتين للأمم المتحدة من أجل تقديم المشورة فيما يتعلق بوضع استراتيجية لبرنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن المياه والمرافق الصحية.
- تقديم المساعدة التحضيرية لتقييم وتحديد نقاط بدء العمل لمعالجة مسائل تدهور الأراضي والتصحر.

رابعاً - خلاصة

١٢ - يدل تزايد الإشارات على المستويات الثنائي والمتعدد الأطراف والدولي إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية على اتساع نطاق الاعتراف الدولي به. وفي هذا الصدد، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى منغوليا من أجل تعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ستواصل هيئات منظومة الأمم المتحدة بأسرها في منغوليا تقديم المساعدة إلى هذا البلد في التصدي لأوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي، ولاسيما فيما يتعلق بمتابعة التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بأوجه الضعف الاقتصادي والإيكولوجي في منغوليا. ويأمل الأمين العام أن تسهم المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن في منغوليا خلال المرحلة الانتقالية السياسية والاقتصادية الحالية، مما يعزز جهود منغوليا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.